جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

الأولى ماسترعلم الاجتماع الانحراف والجريمة ، مقياس: السياسة الجنائية السداسي الأول

اعداد أ.د. مختاررحاب

محاضرة 4 :

علاقة السياسة الجنائية بعلوم معاملة المجرمين و بالقو انين الجنائية.

أولا: علاقة السياسة الجنائية بعلوم معاملة المجرمين.

يمكننا القول أن علم معاملة المجرمين هو ذلك الفرع الذي يهتم بعملية تأهيل المجرم ، من خلال البحث عن الآليات المناسبة، وتقديم اقتراحات حول الاصلاح والعلاج سواء أثناء فترة قضاء العقوبة أو بعد انقضائها، كما يهتم بالبحث عن الوسائل والأساليب الكفيلة التي تساعد في القضاء على ظاهرة العود للجريمة، من خلال اتباع طريقة الاهتمام القبلي والبعدي.

ومن الطرق الاجرائية لذلك هو متابعة المجرم أثناء فترة تنفيذ العقوبة بالمؤسسة العقابية، من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يقوم على التهذيب والرعاية صحيا ودينيا واجتماعيا، والتحفيز على مواصلة مراحل التعليم، ومن جهة ثانية اتباع طرق اجرائية أخرى بعد الافراج عن المجرم سواء أكان افراجا نهائي، أو مؤقت، أو مشروط، ومتابعته حتى الوصول به الى حالة أو وضعية تحقيق الاندماج الكلي والصحيح مع أفراد المجتمع. خاصة في حالات توفير منصب الشغل وبالتالي تحقيق حالة من الاندماج المهني، أو ما يطلق عليه الرعاية اللاحقة، واتباع هكذا أساليب أدى في الكثير من البلدان الى النجاح في سياسات تبييض السجون، والتخلي عن اتباع أساليب العقوبات المشددة التي كانت نتائجها محدودة في علاج الظاهرة الاجرامية، وهذا بفضل بحوث ودراسات معاملة المجرم، حيث أصبح هناك الكثير من المناصرين لنتائج هذا العلم في العديد من البلدان.

وفي وقتنا الراهن وبالخصوص في ظل تحديات الموجة الرقمية التي نحياها، أولت الكثير من العلوم اهتماما كبيرا من أجل الوصول الى الطرق المناسبة للتخفيف من الجريمة وتعزيز سبل الوقاية من الوقوع فيها، فجاء الاهتمام بالطرق المناسبة لقضاء أوقات الفراغ خاصة لدى فئة الشباب وما تمتاز به من حركية وتطلع نحو مستقبل أفضل، وتوجيه طاقاتهم نحو الاستثمار فيما هو ايجابي بعيدا عن هدرها في الملل والضجر، مما يحولها الى طاقة مهدورة، ويوفر البيئة المناسبة للانجذاب نحو ممارسة أفعال العنف والجريمة.

والدول المتقدمة بالخصوص تولي أهمية بالشباب خاصة، فتعمد الى توفير الوسائل المناسبة لقضاء أوقات الفراغ، واعتماد الأساليب العلمية والفعالة في تقويم الشباب وتحصينهم من الوقوع في الانجراف والاجرام.[1]

بلا شك أن تشجيع أفراد المجتمع خاصة فئة الشباب منهم على القيام بالأنشطة النافعة والترفيهية الهادفة كالمطالعة وممارسة الأنشطة الرياضية، وممارسة الأعمال الفنية الهادفة كالرسم والموسيقى ... واجتناب تعاطي المخدرات بأنواعها الضارة والمهلكة، والابتعاد عن كل الأفعال والسلوكات الضارة بالفرد والمجتمع كالبغاء وتناول المهلوسات والمسكرات، والتمسك بكل الوسائل النافعة التي تبني ولا تهدم.[2]

ثانيا: علاقة السياسة الجنائية بالقوانين.

ان القانون كأداة وتنفيذه كآلية يعتبر من أقوى أداة الضبط الاجتماعي، ولذلك حظي بدراسة فروع علمية مختلفة من أبرزها علم الاجتماع القانوني، وكان الاهتمام بدراسة القواعد التشريعية السماوية، كما تم الاهتمام بدراسة محتوى القوانين الوضعية، كالقانون الجنائي، الدولي، الاداري،

1- حسن أكرم: نشأة علم الأنثروبولوجيا الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص139.

2- المرجع نفسه: ص143

التجاري.... وغالبا ما تم التركيز على دراسة العلاقة التأثيرية المتبادلة بين القانون والنظام الاجتماعي، وتوقعات الطبقات الاجتماعية من جدوى تطبيق القوانين.

واذا ما أردنا ابراز العلاقة بين السياسة الجنائية والقوانين السائدة في مجتمع ما، فيمكننا القول أن القوانين على اختلاف اختصاصاتها هي بمثابة المرآة التي تطلعنا على مدى جدوى وفعالية السياسة الجنائية في ذلك المجتمع، فهي ضمنية تعمل على تطبيق محتوى السياسة الجنائية، خاصة في مجال مكافحة الجريمة، وهذا ما يبرز علاقة نجاح السياسة الجنائية بمدى فعالية تطبيق قانون العقوبات، خاصة في الجرائم الماسة بالأمن الفردي والمجتمعي ككل، مثل جريمة تعاطي المخدرات فالقانون لا يسلط على مدمنيها فحسب وانما تمتد العقوبة لتشمل حاملها وناقلها وبائعها ومروجها، وقانون العقوبات فعاليته مرهونة بالتأكيد على فعالية قانون الاجراءات الجزائية، فهو الوسيلة الأساسية لتطبيق قانون العقوبات. كما نجد كذلك علاقة وطيدة بين علم السياسة الجنائية وقانون الصحة العمومية في أي مجتمع، حيث يحصل التآزر في مكافحة الجرائم الضارة بصحة الفرد والأمن الصحي للمجتمع ككل، مثل جرائم المخدرات ، وجرائم تلويث منابع المياه، ومصادر الغذاء...